Journal of Arabic
Language and Literature
Volume (1), Issue (2): 30 Mar 2022
P: 57 - 72

ISSN: 2790-7317

مجلة اللغة العربية وآدابها
المجلد (1)، العدد (2): 30 مارس 2022 م
ص: 57 - 72

Singular adverb (Al-Hal) in Ibn Atia's book (Al- Moharir Al- Wageeze Fe Al-kitab Al- Aziz): Surah Al-Baqarah as an example

Hasan H. Fadhil Al- Mihimdi

Institute of Fine Arts || Fallujah || Anbar Education Directorate || Iraq

Abstract: In this research, we tried to stand on the adverb placements which ibn atia mentioned in (Al- Moharrir Al-Wageeze) and specifically in Surah Al-Baqarah by supporting it with the previous grammarians and explainers, opinions. This research is divided into one part, the first one deals with the adverb of a single word, this research started with an introduction, explanation, conclusion and finally ended with the results. Also, in this research we have to say that all the scholars and the researchers have no way to do in front of the holy Quran and they will not be able to discover all its secrets and its implied meanings. One of the most important results in this research is that the meaning has a great impact on (adverb) and the advantages of the adverb may be inserted inside the meaning. We hope that the readers got an adventage from this simple research.

Keywords: Singular adverb- Ibn Attia- Surah Al-Baqarah – Strict adverb.

مواضع الحال المفردة عند ابن عطية في المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: سورة البقرة أنموذجاَ

حسن هادي فاضل المحمدي

معهد الفنون الجميلة || الفلوجة || مديرية تربية الأنبار || العراق

المستخلص: وقع اختيارنا على دراسة مواضع الحال المفردة عند ابن عطية في تفسيره المحرر الوجيز، وتبيان أرائه، وردود بعض النحاة على المواضع التي ذكرها، في بحثنا الموسوم (مواضع الحال المفردة عند ابن عطية في المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، سورة البقرة أنموذجاً) ولإظهار ما جاء على لسان ابن عطية في هذا البحر العظيم، والذي حقًا لم يشبعْ منه العلماءُ والدارسون، والباحثون لكنهه العظيم، واشتمل هذا البحث على آيات عدة وردت فيها الحال مفردة في سورة البقرة، ولم نبحث في مواضع الجملة للسورة نفسها لأننا أفردنا لها بحثًا مستقلاً ولأن موضوع الحال من المنصوبات الغزيرة التي لا يمكن لبحث صغير أن يغطي اتساعها، وابتعادًا عن الإطالة، آثرنا أن تكون سورة البقرة أنموذجًا للبحث، تسبقهما مقدمة وتوطئة ومن ثم كانت الخاتمة في نهاية البحث، هذا ما استطعنا فإن أصبنا فمن الله، وإن كان الخطأ فينا فالله نسأل العفو والعافية.

الكلمات المفتاحية: مواضع الحال- ابن عطية- سورة البقرة- الحال الجامدة.

المقدمة.

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبيه المبعوث رحمة للعالمين محمد صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم إلى يوم الدين، أما بعد.

قال رسول الله- ﷺ- **((أعربوا القرآن والتمسوا غرائبه فإن الله يُحب أن يُعرب))**[1]. وقال عنه العلماءُ : ((إعراب القرآن أصلٌ في الشريعة، لأن بذلك تقوم معانيه التي هي الشرع))[2] لهذا الفضل ولدراسة علوم القرآن الكريم في مختلف مواضعها لاسيما المواضع المتعلقة بالنحو والتركيز على مواضع لم ترد في مباحث اللغة العربية غفل عنها الباحث أو لم يمر بها، وقع اختيارنا على دراسة مواضع الحال المفردة عند ابن عطية في تفسيره المحرر الوجيز، وتبيان أرائه، وردود بعض النحاة على المواضع التي ذكرها، في بحثنا الموسوم (**مواضع الحال المفردة عند ابن عطية في المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، سورة البقرة أنموذجاً**) ولإظهار ما جاء على لسان ابن عطية في هذا البحر العظيم، والذي حقًا لم يشبعْ منه العلماءُ والدارسون، والباحثون لكنهه العظيم، واشتمل هذا البحث على آيات عدة وردت فيها الحال مفردة في سورة البقرة، ولم نبحث في مواضع الجملة للسورة نفسها لأننا أفردنا لها بحثًا مستقلاً ولأن موضوع الحال من المنصوبات الغزيرة التي لا يمكن لبحث صغير أن يغطي اتساعها، وابتعادًا عن الإطالة، آثرنا أن تكون سورة البقرة أنموذجًا للبحث، تسبقهما مقدمة وتوطئة ومن ثم كانت الخاتمة في نهاية البحث، هذا ما استطعنا فإن أصبنا فمن الله، وإن كان الخطأ فينا فالله نسأل العفو والعافية.

أهمية البحث:

لاشك أن البحث والتقصي في علوم العربية وآدابها، يتطلب دراية ودربة في الكشف عن بعض مواطن هذه اللغة العظيمة، ويقينًا اجتهد كثر من الباحثين والدارسين لهذه اللغة كي يصلوا إلى مبتغاهم في اظهار ما يمكن اظهاره للقارئ، والبحث في الدراسة النحوية لهو طابع خاص ومتميز لما انفردت به العربية عن باقي لغات الارض ونحوها بشكل خاص، ومن هذا النحو الدراسة في القرآن الكريم كتاب الله الخالد والمعجز، لهذه أخذنا سورة البقرة في المحرر الوجيز لابن عطية كي نفتش في كنهها وما ورد فيها من أجل رفد القارئ الكريم بمعلومة أو رأي قد لا يجده في دراسة أخرى.

توطئة:

نبذه عن حياة ابن عطية:

((الإِمَامُ العَلاَّمَةُ، شَيْخُ المفسِّرِيْنَ، أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ الحق بن الحَافِظِ أَبِي بَكْرٍ غَالِب بن عَطِيَّةَ المُحَارِبِيّ الغرناطي. حَدَّثَ عَنْ: أَبِيْهِ، وَعَنِ الحَافِظ أَبِي عَلِيٍّ الغَسَّانِيّ، وَمُحَمَّد بن الفَرَجِ مَوْلَى ابْنِ الطَّلاَّع، وَأَبِي الحُسَيْنِ يَحْيَى بن أَبِي زَيْدٍ المُقْرِئ بن البيَاز، وَعِدَّة. وَكَانَ إِمَاماً فِي الفِقْه، وَفِي التَّفْسِيْر، وَفِي العَرَبِيَّة، قوِيَّ المشَارَكَة، ذكيًّا فَطِنًا مدركًا، من أوعية العلم مَوْلِدُهُ سَنَةَ ثَمَانِيْنَ وَأَرْبَعِ مائَةٍ، اعْتَنَى بِهِ وَالِده، وَلحق بِهِ الكِبَار، وَطَلَبَ العِلْمَ وَهُوَ مُرَاهِق، وَكَانَ يَتوَقَّدُ ذكَاءً، وَلِيَ قَضَاءَ المريَّة فِي سَنَةِ تِسْعٍ وَعِشْرِيْنَ وَخَمْسِ مائَةٍ. حَدَّثَ عَنْهُ: أَوْلاَدُهُ، وَأَبُو القَاسِمِ بنُ حُبَيْش الحَافِظ، وَأَبُو مُحَمَّدٍ بنُ عُبيدِ الله، وَأَبُو جَعْفَرٍ بنُ مَضَاء، وَعبدُ المُنْعِم بن الْفرس، وَأَبُو جَعْفَرٍ بن حَكم، وَآخَرُوْنَ. تُوُفِّيَ بِحصن لُوْرقَة، فِي الخَامِسِ وَالعِشْرِيْنَ مِنْ شهرِ رَمَضَانَ، سَنَة إِحْدَى وَأَرْبَعِيْنَ وَخَمْسِ مائَةٍ. وَقَالَ الحَافِظُ خَلَف بن بَشْكُوَال: تُوُفِّيَ سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وَأَرْبَعِيْنَ. وَقَالَ: كَانَ وَاسِعَ المَعْرِفَة، قَوِيَّ الأَدَبِ، مُتَفَنِّنًا فِي العُلُوْمِ، أَخَذَ النَّاسُ عَنْهُ، رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى.)) [3]

---

(1) المستدرك على الصحيحين للحاكم 2: 477 والحديث برقم 3644

(2)- المحرر الوجيز 1: 40

(3) ينظر سير اعلام النبلاء ط ح 401/14 والمحرر الوجيز 26/1

نبذه عن تفسير المحرر الوجيز:

((يرى بعض المؤرخين أن ابن عطية لم يضعْ لتفسيره اسمًا خاصًا به، فقد ذكره ابن عميرة الضبي[4] فقال: (ألف ابن عطية تفسيرًا ضخمًا أربى فيه على كل متقدم) وذكر أيضاً لسان الدين بن الخطيب[5] وهو من علماء القرن الثامن الهجري أنه ألف كتابًا في التفسير يسمى بالوجيز فأحسن فيه وأبدع، وطار لحسن نيته، كل مطار. وأما من أطلق عليه اسمه المعروف الآن وهو المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز. فهو ملا كاتب حلبي المتوفى سنة 1067هـ[6] فهو الذي أطلقه ومن ثم نستطيع أن نقول إن هذا الاسم لم يكن من وضع ابن عطية، وقد كتبه سنة (533) وهو محفوظ بدار الكتب المصرية تحت رقم (26491) ب))[7]

حد الحال:

الحال لغة: يُطلق على الوقت الذي فيه الإنسان، وعلى ما هو عليه من خير أو شر[8].)

وقيل: أصلُ الحالِ: ((ما دلَّ على انقلابِ الشيءِ عمَّا كانَ عليه في وقتِ فعلٍ من الأفعالِ. واشتقاقهُا من حال الشيءُ يحولُ: إذا انقلبَ عمَّا كانَ عليه. ولهذا قيلَ للحمأةِ: حال. لأنها طينٌ انقلبَ عما كان عليه.)) [9]

الحال اصطلاحًا: هو ((الاسمُ المنصوبُ المفسّرُ لما آنهمَ من الهيئات)) [10] و جاء في الاصول في النحو ((هي هيئة الفاعل أو المفعول أو صفته في وقت ذلك الفعل المخبر به عنه، ولا يجوز أن تكون تلك الصفة إلا صفةً متصفة غير ملازمة. ولا يجوز أن تكون خلقة... ولا تكون الحال إلا نكرة لأنها زيادة في الخبر والفائدة،)) [11]) وفي رسالة الحدود ((الْحَال انقلاب الْمَعْنى فِي صفة النكرَة عَمَّا كَانَ عَلَيْهِ للزِّيَادَة فِي الْفَائِدَة)) [12] وقيل: ((هو الوصف الفضلة المسوق لبيان هيئة صاحبه، أو تأكيده، أو تأكيد عامله، أو مضمون جملةٍ قبله وشرط الحال التنكير، وشرط صاحبها التعريف، أو التخصيص، أو التعميم، أو التأخير نحو، **(فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً)**[13] ويأتي الحال من الفاعل، ومن المفعول كـ (ضربت اللص مكتوفًا)، (ومنهما) كـ (لقيته راكبين)، ومن المجرور كـ (مررتُ بهندٍ جالسةً)، ومن المضاف إليه، نحو **(وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غِلٍّ إِخْوَانًا)**[14] و **(أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا)**[15]، ومن الضمير نحو (أتيتُ طَامِعًا فِيكَ). والغالب كون الحال مشتقةً، وقد تقع جامدةً مؤولةً بالمشتق، والغالب كونها منتقلةً لا لازمة.)) [16]

---

(4) هو أحمد بن يحيى بن احمد بن عميرة الضبي ولد في مدينة بلش بالأندلس، له بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الاندلس، توفي سنة 599 هـ، ترجمته في معجم المؤلفين 2: 200

(5) محمد بن عبد الله بن سعيد بن عبد الله بن سعيد بن أحمد بن علي السلماني اللوشي الأصل الغرناطي الأندلسي، لسان الدين بن الخطيب، كان أبوه يخدم بني الأحمر على مخازن الطعام، وكان بارعاً فاضلاً، مات سنة إحدى وأربعين وسبعمائة، ترجمته في إنباء الغمر بأبناء العمر 1: 91

(6) لم نعثر له على ترجمة

(7) المحرر الوجيز 1: 28

(8) ينظر أوضح المسالك 2: 249 وضياء السالك 2: 205

(9) الحدود في علم النحو 1: 479

(10) الحدود في علم النحو 1: 479

(11) الاصول في النحو 1: 213

(12) رسالة الحدود 1: 69

(13)- سورة فصلت 10

(14) سورة الحجر 47

(15) سورة البقرة 135

16) دليل الطالبين لكلام النحويين 61

أقسامه:

((مؤكِّدة وهي: ما استفيد معناها بدون ذكرها نحو: **(وَلَّى مُدْبِرًا)** [17]. ومؤسِّسَة وهي: ما لم يستفد معناها بدون ذكرها، وهي أربعة أقسام:

مقارنة وهي: المبيّنة لهيئة صاحبها وقت وجود عاملها كـ (جاء زيدٌ راكبًا)

ومقدرة وهي: التي يكون حصول مضمونها متأخرًا عن حصول مضمون عاملها نحو(مررْتُ برجلٍ مَعَهُ صَقْرٌ صائدًا بِهِ غَدًا)، و **(فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ)**[18] **(وَتَنْحِتُونَ الْجِبَالَ بُيُوتًا)**[19].

وموطئة وهي: الجامدة الموصوفة بمشتق نحو **(فتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا)**[20] **(وَهَذَا كِتَابٌ مُصَدِّقٌ لِسَانًا عَرَبِيًّا)**[21].

ومتعددة: إما لمتعدد نحو (لقيتُه مُصْعِدًا منْحدرًا وراكبًا ماشيًا)، أو لواحد، كـ (جَاءَ زَيْدٌ راكبًا ضاحكًا)، إن جعلت (ضاحكًا) حالًا من (زَيْدٍ). والأصل في الحال التأخير، وقد تتوسط وتتقدم على عاملها جوازًا إذا كان العامل فعلًا متصرفًا ولا حصر نحو (جاءَ ضَاحِكًا زيدٌ، وضَاحكًا جَاءَ زيدٌ)، ومتى كان غيره لم يجزْ كـ (هَذَا زَيدٌ ضَاحكًا، ومَا أَحْسَنَهُ مُقْبِلًا)، وقد تتقدم نحو (كَيْفَ جَاء زَيْدٌ؟). والعامل في الحال هو العامل في صاحبها، وقد يحذف عاملها جوازاً نحو (قولك لقَاصِدِ السَفَر: راشدًا مهديًا)، وللقادِم مِنْهُ: (سَالِمًا غَانِمًا)، ووجوبًا نحو (أضَرْبِي زَيْدًا، قائمًا.))[22]

الحال المفردة:

سنتناول في الشواهد القرآنية الكريمة الأتية ما ورد عند ابن عطية في تفسيره الكبير المحرر الوجيز، الحال المفردة فقط، وتبيان رأيه في الشواهد التي ترد ومن ثم أراء النحاة في الموطن ذاته من حيث الرد أو القبول وترجيح ما يمكن ترجيحه وفق ما نراه بحسب فهمنا للمسائل.

قال تعالى: (ذلِكَ الْكِتابُ لا رَيْبَ فِيهِ هُدىً لِلْمُتَّقِينَ)[23]

الشاهد: قوله تعالى (**هُدىً**)

يصح عند ابن عطية فيه الحال لكنه يُضَّعفه لقوله: ((وهُدىً معناه رشاد وبيان، وموضعه، من الإعراب رفع على أنه خبر ذلِكَ، أو خبر ابتداء مضمر، أو ابتداء وخبره في المجرور قبله، ويصح أن يكون موضعه نصبًا على الحال من ذلك، أو من الكتاب، ويكون العامل فيه معنى الإشارة، أو من الضمير في فِيهِ، والعامل معنى الاستقرار وفي هذا القول ضعف))[24] وحكاه الطبري ت 310 وعنده يحتمل النصب لمعنى القطع من الكتاب لأنه نكرة والكتاب معرفة، وأوله هاديًا للمتقين[25] وعند الزجاج ت 311هـ النصب ويجوز فيه الرفع إذ يقول: ((وموضع (**هدَىً**) نصب، ومعناه. بيان، ونصبه من وجهين:

---

(17) سورة النمل 10

(18) سورة الزمر 73

(19) سورة الاعراف 74

(20) سورة مريم 17

(21) سورة الاحقاف 12

(22) دليل الطالبين لكلام النحويين 61

(23) سورة البقرة 2

(24) المحرر الوجيز 1: 84

(25) ينظر تفسير الطبري 1: 230

أحدُهُما أنْ يكون مَنْصُوبًا على الحال من قولك: القرآن ذلك الكتاب هدى ويجوز أن يكون انتصب بقوله: (**لا رَيْبَ فيه**) في حال هدايته فيكون حالًا من قولك لا شك فيه هاديًا))[26] والكرماني ت 505هـ جوز النصب أيضًا بقوله من وجهين. ((أحدهما: أنْ يكون حالًا من الكتاب، كقوله تعالى: (**وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا**)[27]. والثاني أن يكون حالًا من الهاء، والعامل فيه الظرف))[28] وأخذ به الزمخشري[29] والظاهر أن ابن عطية نقل عن غيره في توجيه النصب لكنه يضعفه، والراجح الاكتفاء بتوجيه الخبر لضعف عوامل النصب.

وقال تعالى: ((فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرادَ اللَّهُ بِهذا مَثَلاً يُضِلُّ بِهِ كَثِيراً وَيَهْدِي بِهِ كَثِيراً وَما يُضِلُّ بِهِ إِلاَّ الْفاسِقِينَ))[30]

الشاهد قوله تعالى: (**مَثَلًا**)

يقول ابن عطية: في ((مَثَلا) قيل على الحال من (ذا) في (بِهذا)، والعامل فيه الإشارة والتنبيه))[31] و هذا الذي صرح به الطبري ت 310 هـ إذ يقول: ((وتأويل قوله: (**ماذا أراد الله بهذا مثلا**)، ما الذي أراد الله بهذا المثل مثلا. فـ (ذا)، الذي مع (ما)، في معنى(الذي)، وأراد صلته، وهذا إشارةٌ إلى المثل))[32] وجاء في إعراب القرآن للنحاس: ((قال أحمد بن يحيى ثعلب: [33] (مثلًا) منصوب على القطع وقال ابن كيسان[34]: هو منصوب على التمييز الذي وقع موقع الحال. (يُضِلُّ) فعل مستقبل))[35] ويرى فيه الثعلبي ت427هـ الحال إذ يقول: ((أي بهذا المثل. فلمّا حذف الألف واللام نصب على الحال والقطع والتمام، كقوله: (**وَلَهُ الدِّينُ واصِبًا**)[36]))[37] والزمخشري ت 538هـ لا يمنع من الأخذ بالتوجيهين لقوله: ((مَثَلًا) نصب على التمييز كقولك لمن أجاب بجواب غث: ماذا أردت بهذا جوابا. ولمن حمل سلاحا رديًا. كيف تنتفع بهذا سلاحًا؟ أو على الحال، كقوله: (**هذِهِ ناقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةً**)[38]. وقوله: (يُضِلُّ بِهِ كَثِيراً وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا) جار مجرى التفسير والبيان للجملتين المصدّرتين بأما))[39] والحال جائز عند العكبري إذ يقول: ((مَثَلًا): تَمْيِيزٌ ; أَيْ مِنْ مَثَلٍ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَالًا مِنْ هَذَا ; أَيْ مُتَمَثِّلًا، أَوْ مُتَمَثَّلًا بِهِ ; فَيَكُونُ حَالًا مِنَ اسْمِ اللَّهِ))[40] واليه أشار الزركشي ت 794 هـ إذ يقول: ((فَإِذَا جَعَلْتَ (مَاذَا)

---

(26) معاني القرآن وإعرابه 1: 70

(27) سورة هود 72

(28) غرائب التفسير وعجائب التأويل 1: 115

(29) ينظر الكشاف 1: 36

(30) سورة البقرة 26

(31) المحرر الوجيز 1: 112

(32) جامع البيان ش 1: 407 وينظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج 1: 105 والهداية إلى بلوغ النهاية 1: 202

(33) أبو العباس ثعلب أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني النحوي المعروف بثعلب، فإنه كان إمام الكوفيين في النحو واللغة في زمانه ولد سنة مئتين، وتوفي ليلة السبت لثلاث عشرة بقيت من جمادى الآخرة، سنة إحدى وتسعين ومائتين، ، ترجمته في نزهة الألباء 1: 137و 176

(34) أبو الحسن محمد بن أحمد بن كيسان النحوي، كان أحد المشهورين بالعلم، والمعروفين بالفهم؛ أخذ عن أبي العباس المبرد، وأبي العباس ثعلب، وكان قيما بمعرفة البصريين والكوفيين، وكيسان لقب لأبيه كذلك. توفي سنة تسع وتسعين ومائتين، ترجمته في نزهة الألباء 1: 178

(35) إعراب القرآن 1: 40 وينظر مشكل إعراب القرآن لمكي 2: 774

(36) سورة النحل 52

(37) تفسير الكشف والبيان 1: 173

(38) سورة الاعراف 73

(39) الكشاف 1: 118

(40) التبيان في إعراب القرآن 1: 44

بِمَعْنَى (الَّذِي) فَمَفْعُولُ (أَرَادَ) مُتَقَدِّمٌ عَلَيْهِ وَإِنْ جَعَلْتَ (ذَا) وَحْدَهُ بِمَعْنَى (الَّذِي) فَيَكُونُ مَفْعُولُ (أَرَادَ) مَحْذُوفًا وَهُوَ ضَمِيرُ (ذَا) وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ (مَثَلًا) مَفْعُولَ (أَرَادَ) لِأَنَّهُ أَحَدُ مَعْمُولَيْهِ وَلَكِنَّهُ حَالٌ.))[41] ويحتمل الحال عند الألوسي لقوله: ((ويحتمل أن يكون حالًا من اسم الله تعالى أو من هذا أي ممثلا أو ممثلا به أو بضربه))[42] وجاء في المنصوب على التقريب ((أجاز الكوفيون أن يكون منصوبًا على القطع، ومعنى هذا أنه كان يجوز أن يعرب بإعراب الاسم الذي قبله، فإذا لم تتبعه وقطعته عنه نصب على القطع... كذا قالوا ماذا أراد الله بهذا المثل فلما لم يجر على إعراب هذا انتصب على القطع. وأورد ابن شقير[43] المصطلحين على أنهما متمايزان وجعل القطع هو ما يجوز فيه أن يعرب بإعراب الاسم الذي قبله؛ فإذا لم يتبعه المتكلم في الإعراب وقطعه عنه نصبه على القطع، ويرى ابن شقير أن مصطلح الحال هو ما لا يجوز فيه الإتباع وقال عنه: والحال لا تكون إلا نكرة))[44] والراجح والله أعلم النصب على الحال لأنه لا يجوز أن يكون أحد معمولي (أراد)

وقال تعالى: (وَقُلْنا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ وَكُلا مِنْها رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُما وَلا تَقْرَبا هذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونا مِنَ الظَّالِمِينَ)[45] الشاهد قوله تعالى: (رَغَدًا)

نقل ابن عطية عن غيره إذ قال: ((ورَغَدًا منصوب على الصفة لمصدر محذوف وقيل: هو نصب على المصدر في موضع الحال))[46] ونقل النحاس ت 338هـ قول من سبقه فقال: ((قال سيبويه: ومن العرب من يقول: أوكل فيتمّ. رَغَدًا نعت لمصدر محذوف أي أكلا رغدًا. قال ابن كيسان: ويجوز أن يكون مصدرًا في موضع الحال.))[47] و((مذهب سِيبَوَيْه أَن ذَلِك إِنَّمَا هُوَ حَال من مصدر الْفِعْل الْمَفْهُوم مِنْهُ وَالتَّقْدِير فَكل حَالَة كَون الْأكل رغدًا وَيدل على ذَلِك أَنهم يَقُولُونَ سير عَلَيْهِ طَوِيلًا فيقيمون الْجَار وَالْمَجْرُور مقَام الْفَاعِل وَلَا يَقُولُونَ طَوِيل بِالرَّفْع فَدلَّ على أَنه حَال لَا مصدر وَإِلَّا لجازت إِقَامَته مقَام الْفَاعِل لِأَن الْمصدر يقوم مقَامه))[48] ويرى فيه الزمخشري أنه وصف للمصدر إذ يقول: ((ورَغَدًا وصف للمصدر، أي أكلا رغدًا واسعًا رافهًا))[49] و عند القرطبي ت671 هـ ((هُوَ مَنْصُوبٌ عَلَى الصِّفَةِ لِمَصْدَرٍ مَحْذُوفٍ،))[50] ويعترض أبو حيان على ما ورد عند النحاس وابن عطية إذ قال: ((وَانْتِصَابُ رَغَدًا، قَالُوا: عَلَى أَنَّهُ نَعْتٌ لِمَصْدَرٍ محذوف تقديره أَكْلًا رَغَدًا. وَقَالَ ابْنُ كَيْسَانَ: هُوَ مَصْدَرٌ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ، وَفِي كِلَا الْإِعْرَابَيْنِ نَظَرٌ. أَمَّا الْأَوَّلُ: فَإِنَّ مَذْهَبَ سِيبَوَيْهِ يُخَالِفُهُ، لِأَنَّهُ لَا يَرَى ذَلِكَ، وَمَا جَاءَ مِنْ هَذَا النَّوْعِ جَعَلَهُ مَنْصُوبًا عَلَى الْحَالِ مِنَ الضَّمِيرِ الْعَائِدِ عَلَى الْمَصْدَرِ الدَّالِّ عَلَيْهِ الْفِعْلُ. وَأَمَّا الثَّانِي: فَإِنَّهُ مَقْصُورٌ عَلَى السَّمَاعِ،))[51] والظاهر أن ابن عطية نقل رأي من سبقه ولم يضف ويرى الباحث جواز التوجيهين كونه وصفًا للمصدر ولا مانع في ذلك وحالًا في كون الاكل (رغدًا)

---

(41) البرهان في علوم القرآن 3: 172

(42) روح المعاني 1: 211

(43) أبو بكر أحمد بن الحسن بن الفرج بن شقير النحوي، بغدادي كان عالماً بالنحو، وكان على مذهب الكوفيين، أخذ عن أحمد بن عبيد بن ناصح، وأخذ عنه ابن شاذان توفي سنة خمس عشرة وثلثمائة، ترجمته في نزهة الألباء 1: 187

(44) المنصوب على التقريب 518

(45) سورة البقرة 35

(46) المحرر الوجيز 127

(47) إعراب القرآن للنحاس 1: 46 وينظر مشكل إعراب القرآن لمكي 1: 87 والتبيان في إعراب القرآن 1: 52

(48) شرح قطر الندى وبل الصدى 1: 226 وينظر مغني اللبيب 1: 856

(49) الكشاف 1: 127 وينظر الفخر الرازي 3: 452

(50) تفسير القرطبي 1: 303 وينظر أنوار التنزيل 1: 72

(51) البحر المحيط 1: 255 وينظر الدر المصون 1: 281

وقال تعالى: ﴿وَآمِنُوا بِما أَنْزَلْتُ مُصَدِّقاً لِما مَعَكُمْ وَلا تَكُونُوا أَوَّلَ كافِرٍ بِهِ وَلا تَشْتَرُوا بِآياتِي ثَمَناً قَلِيلاً وَإِيَّايَ فَاتَّقُونِ﴾[52] الشاهد قوله تعالى: **(مُصَدِّقًا)**

أخذ ابن عطية عن غيره إذ قال: ((ومُصَدِّقًا نصب على الحال من الضمير في أَنْزَلْتُ، وقيل من «ما»، والعامل فيه آمِنُوا وما أنزلت كناية عن القرآن))[53] ولا يرى فيه النحاس غير الحال لقوله ((مُصَدِّقًا على الحال. لِما خفض باللام. **(مَعَكُمْ)** صلة لما)) [54] وجاء في مشكل إعراب القرآن لمكي: ((قَوْله {**مُصدقًا**} حَال من الْهَاء المحذوفة من **(أَنْزَلْتُ)** تَقْدِيره أنزلته لِأَن مَا بِمَعْنى الَّذِي وَإِن شِئْت جعلته حَالًا من مَا فِي **(بِمَا)**))[55] وورد في البحر المحيط ((وَإِعْرَابُ مُصَدِّقًا عَلَى قَوْلِ مَنْ جَعَلَ مَا مَصْدَرِيَّةً حَالٌ مِنْ مَا فِي قَوْلِهِ: **(لِما مَعَكُمْ)**. وَلَا نَقُولُ: يَبْعُدُ ذَلِكَ لِدُخُولِ حَرْفِ الْجَرِّ عَلَى ذِي الْحَالِ، لِأَنَّ حَرْفَ الْجَرِّ كَمَا ذَكَرْنَاهُ هُوَ مُقَوٍّ لِلتَّعْدِيَةِ، فَهُوَ كَالْحَرْفِ الزَّائِدِ، وَصَارَ نَظِيرَ: زَيْدٌ ضَارِبٌ مُجَرَّدَةً لِهِنْدٍ، التَّقْدِيرُ: ضَارِبٌ هِنْدًا مُجَرَّدَةً، ثُمَّ تَقَدَّمَتْ هَذِهِ الْحَالُ، وَهَذَا جَائِزٌ عِنْدَنَا، وَيَبْعُدُ أَنْ يَكُونَ حَالًا مِنَ الْمَصْدَرِ الْمُقَدَّرِ لِوَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: الْفَصْلُ بَيْنَ الْمَصْدَرِ وَمَعْمُولِهِ الْحَالُ الْمُصَدَّرُ.

وَالْوَجْهُ الثَّانِي: أَنَّهُ يَبْعُدُ وَصْفُ الْإِنْزَالِ بِالتَّصْدِيقِ إِلَّا أَنَّ يُتَجَوَّزَ بِهِ، وَيُرَادُ بِهِ الْمُنَزَّلُ، وَعَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ لَا يَكُونُ**(لِمَا مَعَكُمْ)** مِنْ تَمَامِهِ، لِأَنَّهُ إِذَا أُرِيدَ بِهِ الْمُنَزَّلُ لَا يَكُونُ مُتَعَدِّياً لِلْمَفْعُولِ. وَالظَّاهِرُ أَنَّ **(مُصَدِّقًا)** حال مِنَ الضَّمِيرُ الْعَائِدُ عَلَى الْمَوْصُولِ الْمَحْذُوفِ، وَهِيَ حَالٌ مُؤَكَّدَةٌ، وَالْعَامِلُ فِيهَا أَنْزَلْتُ. وَقِيلَ: حَالٌ مِنْ مَا فِي قَوْلِهِ: **(بِمَا أَنْزَلْتُ)**، وَهِيَ حَالٌ مُؤَكَّدَةٌ أَيْضًا))[56] والراجح ما ورد عند أكثر المفسرين والنحاة أنها حال من الضمير والعامل فيها (أَنْزَلْتُ)

وقال تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَا مُوسى لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّى نَرَى اللَّهَ جَهْرَةً فَأَخَذَتْكُمُ الصَّاعِقَةُ وَأَنْتُمْ تَنْظُرُونَ﴾[57] الشاهد قوله تعالى: **(جَهْرَةً)**

جاء في المحرر الوجيز ((وجَهْرَةً مصدر في موضع الحال، والأظهر أنها من الضمير في **(نَرى)**، وقيل من الضمير في**(نُؤْمِنَ)**، وقيل من الضمير في **(قُلْتُمْ)**، والجهرة العلانية، ومنه الجهر ضد السر، وجهر الرجل الأمر كشفه.)[58] وسبقه إلى ذلك النحاس مصدرًا في موضع الحال لقوله: (جَهْرَةً مصدر في موضع الحال)[59] ويضيف مكي القيسي ت 437هـ ((**جهرةً**) مصدر فِي مَوضِع الْحَال من الْمُضمر فِي **((قُلْتُمْ))**[60] وعند العكبري ت 616 هـ **(جَهْرَةً)**: مَصْدَرٌ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ مِنَ اسْمِ اللَّهِ ; أَيْ نَرَاهُ ظَاهِرًا غَيْرَ مَسْتُورٍ، وَقِيلَ حَالٌ مِنَ التَّاءِ وَالْمِيمِ فِي **(قُلْتُمْ)** ; أَيْ قُلْتُمْ ذَلِكَ مُجَاهِرِينَ. وَقِيلَ هُوَ مَصْدَرٌ مَنْصُوبٌ بِفِعْلٍ مَحْذُوفٍ أَيْ جَهَرْتُمْ جَهْرَةً.))[61] والكرماني يأخذ بكل الآراء التي وردت عند النحاة والمفسرين لقوله: ((**جَهْرَةً**). قيل: حال، أي غير مستور عنا بشيء، وقيل: صفة مصدر، أي رؤية جَهْرَةً، وقيل: متعلق بالقول، أي قلتم مقالة جَهْرَةً، أي جهرتم بتلك المقالة.))[62] وتبعهم الألوسي في روح المعاني إذ يقول: ((و (الجهرة) في الأصل مصدر جهرت بالقراءة،

---

(52) سورة البقرة 41

(53) المحرر الوجيز 1: 134

(54) إعراب القرآن للنحاس 1: 49

(55) مشكل إعراب القرآن لمكي 1: 91 وينظر التبيان في إعراب القرآن 1: 57

(56) البحر المحيط 1: 286 وينظر الدر المصون 1: 315 وتفسير الألوسي روح المعاني 1: 245

(57) سورة البقرة: 55

(58) المحرر الوجيز 1: 147

(59) إعراب القرآن للنحاس 1: 54

(60) مشكل اعراب القرآن 1: 95 وينظر الهداية إلى بلوغ النهاية 1: 272

(61) التبيان في إعراب القرآن 1: 64

(62) غرائب التفسير 1: 141 وينظر الكشاف 3: 286

إذا رفعت صوتك بها، واستعيرت للمعاينة بجامع الظهور التام. وقال الراغب[63] (الجهر) يقال لظهور الشيء بإفراط حاسة البصر أو حاسة السمع (أما البصر) فنحو رأيته جهارًا (وأما السمع) فنحو وَإِنْ تَجْهَرْ بِالْقَوْلِ (فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفى)[64] وانتصابها، على أنها مصدر، مؤكد مزيل لاحتمال أن تكون الرؤية منامًا أو علمًا بالقلب، وقيل: على أنها حال على تقدير ذوي جهرة أو مجاهرين، فعلى الأول، الجهرة، من صفات الرؤية، وعلى الثاني من صفات الرائيين، وثم قول ثالث، وهو أن تكون راجعة لمعنى القول أو القائلين، فيكون المعنى، (وإذ قلتم) كذا قولا جَهْرَةً أو جاهرين بذلك القول غير مكترثين ولا مبالين، وهو المروي عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما وأبي عبيدة، وقرأ سهل بن شعيب وغيره[65] **(جهرة)** بفتح الهاء، وهي إما مصدر، كالغلبة، ومعناها معنى (المسكنة) وإعرابها إعرابها، أو جمع، جاهر، كفاسق وفسقة، وانتصابها على الحال))[66] **ويرى الباحث أنها حال سواء من الضمير في (نرى) أو (نؤمن) أو (قلتم) لصفة الرؤية أو الرائيين أو لمعنى القول.**

وقال تعالى: (وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَوْا مِنْكُمْ فِي السَّبْتِ فَقُلْنا لَهُمْ كُونُوا قِرَدَةً خاسِئِينَ)[67]

الشاهد قوله تعالى: **(خاسِئِينَ)**

يرى ابن عطية أن ((خاسِئِينَ معناه مبعدين أذلاء صاغرين، كما يقال للكلب وللمطرود اخسأ. تقول خسأته فخسأ، وموضعه من الإعراب النصب على الحال أو على خبر بعد خبر))[68] ولا يرى فيه النحاس غير النعت إذ يقول: ((**فَقُلْنا لَهُمْ كُونُوا قِرَدَةً**) خبر كان. (**خاسِئِينَ**) نعت))[69] والأحسن الخبر عند ابن جني ت 392 هـ لقوله: ((ينبغي أن يكون "**خاسئين**" خبرًا آخر لـ **(كونوا)**، والأول "**قردة**"، فهو كقولك: هذا حلو حامض وإن جعلته وصفًا لـ**(قردة)** صغر معناه، ألا ترى أن القرد لذله وصغاره خاسئ أبدًا، فيكون إذًا صفةً غير مفيدة، وإذا جعلت **(خاسئين)** خبرًا ثانيًا حسن وأفاد، حتى كأنه قال: كونوا قردة، و كونوا خاسئين ألا ترى أن ليس لأحد الاسمين من الاختصاص بالخبرية إلّا ما لصاحبه وليس كذلك الصفة بعد الموصوف إنما اختصاص العامل بالموصوف ثم الصفة من بعد تابعة له.)) [70] والعكبري أجاز التوجيهين الحال والخبر إذ يقول: ((خَاسِئِينَ: الْفِعْلُ مِنْهُ خَسَأَ إِذَا ذَلَّ، فَهُوَ لَازِمُ مُطَاوِعُ خَسَأْتُهُ، فَاللَّازِمُ مِنْهُ وَالْمُتَعَدِّي بِلَفْظٍ وَاحِدٍ ; مِثْلُ زَادَ الشَّيْءُ وَزِدْتُهُ، وَغَاضَ الْمَاءُ وَغِضْتُهُ وَهُوَ صِفَةٌ لِقِرَدَةٍ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ خَبَرًا ثَانِيًا، وَأَنْ يَكُونَ حَالًا مِنْ فَاعِلِ كَانَ وَالْعَامِلُ فِيهَا كَانَ()[71] ويرى ابن مالك ت 672هـ أن كل من أخذ بالحال فهو واهم لقوله: ((فقد يتوهم سامع هذا أن خسّأ بمعنى بعداء مزدجرين كقوله تعالى **(كُونوا قِرَدةً خاسئين)** فيجعله حالًا من ضمير المخاطبين))[72] وعند القرطبي ت 671هـ ((**قِرَدَةً**" خَبَرُ كَانَ. " **خاسِئِينَ**" نعت، وإن شئت جعلته خبرًا ثانيًا لكان، أَوْ حَالًا مِنَ الضَّمِيرِ فِي" **كُونُوا**". وَمَعْنَاهُ مُبْعَدِينَ)) [73] وأجود الأراء ما جاء عند السمين الحلبي ت 756هـ لقوله: ((الأَجْوَدُ أن يكونَ حالًا من الضميرِ

(63) ينظر تفسير الراغب الاصفهاني 1: 196

(64) سورة طه 7

(65) الحجة في القراءات السبعة 1: 78

(66) روح المعاني 1: 262

(67) سورة البقرة 65

(68) المحرر الوجيز 1: 160

(69) اعراب القرآن للنحاس 1: 59 وينظر مغني اللبيب 1: 781

70) الخصائص 2: 161 وينظر تفسير الكشاف 1: 147 وينظر تفسير الرازي 3: 541

(71) التبيان في إعراب القرآن 1: 72و73

(72) شرح التسهيل 2: 336

(73) تفسير القرطبي 1: 443 وينظر البحر المحيط 1: 397

المستكنّ في (قِرَدَةً) لأنه في معنى المشتقّ، أي: كونوا مَمْسُوخِينَ في هذه الحالةِ))[74]. أعتقد – والله أعلم – أن ابن عطية انفرد في هذا، ويرجح الباحث أنه يحتمل الخبرية والأجود فيه الحال لمسوغات أهمها لما فيه من معنى الاشتقاق، والعامل في (كونوا).

وقال تعالى: (قُلْ إِنْ كانَتْ لَكُمُ الدَّارُ الْآخِرَةُ عِنْدَ اللَّهِ خالِصَةً مِنْ دُونِ النَّاسِ فَتَمَنَّوُا الْمَوْتَ إِنْ كُنْتُمْ صادِقِينَ)[75] الشاهد قوله تعالى: **(خالِصَةً)**

أخذ ابن عطية ممن سبقه إذ قال: ((والدَّارُ اسم كانَتْ، وخالِصَةً خبرها، ويجوز أن يكون نصب خالِصَةً على الحال، وعِنْدَ اللَّهِ خبر كان،))[76] وهذا الذي أشار اليه النحاس أذ يقول: ((خالِصَةً خبر كانت وإن شئت كان حالًا وتكون عِنْدَ اللَّهِ في موضع الخبر))[77] ويصح الخبر ويجوز الحال عند العكبري لقوله: ((قَوْلُهُ تَعَالَى: **(إِنْ كَانَتْ لَكُمُ الدَّارُ)**: الدَّارُ: اسْمُ كَانَ، وَفِي الْخَبَرِ ثَلَاثَةُ أَوْجُهٍ:

أَحَدُهَا: هُوَ خَالِصَةً، وَعِنْدَ ظَرْفٌ لِخَالِصَةً، أَوْ لِلِاسْتِقْرَارِ الَّذِي فِي لَكُمْ. وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ (عِنْدَ) حَالًا مِنَ الدَّارِ، وَالْعَامِلُ فِيهَا كَانَ أَوِ الِاسْتِقْرَارُ، وَأَمَّا لَكُمْ فَتَكُونُ عَلَى هَذَا مُتَعَلِّقَةً بِـ (كَانَ) ; لِأَنَّهَا تَعْمَلُ فِي حُرُوفِ الْجَرِّ. وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ لِلتَّبْيِينِ، فَيَكُونُ مَوْضِعُهَا بَعْدَ خَالِصَةً ; أَيْ خَالِصَةً لَكُمْ فَيَتَعَلَّقُ بِنَفْسِ خَالِصَةً. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ صِفَةً لِخَالِصَةً قُدِّمَتْ عَلَيْهَا فَيَتَعَلَّقُ حِينَئِذٍ بِمَحْذُوفٍ.

وَالْوَجْهُ الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ خَبَرُ كَانَ لَكُمْ، وَعِنْدَ اللَّهِ ظَرْفٌ وَخَالِصَةً حَالٌ، وَالْعَامِلُ كَانَ، أَوِ الِاسْتِقْرَارُ.

وَالثَّالِثُ: أَنْ يَكُونَ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ الْخَبَرُ، وَخَالِصَةً حَالٌ، وَالْعَامِلُ فِيهَا إِمَّا (عِنْدَ) أَوْ مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ أَوْ (كَانَ) أَوْ **(لَكُم)** وَسَوَّغَ أَنْ يَكُونَ (عِنْد) خَبَرُ كَانَ **(لَكُمْ)** إِذْ كَانَ فِيهِ تَخْصِيصٌ وَتَبْيِينٌ وَنَظِيرُهُ قَوْلُهُ: **(وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُواً أَحَدٌ)**[78] ; لَوْلَا(**لَهُ**) لَمْ يَصِحَّ أَنْ يَكُونَ **(كُفُوًا)** خَبَرًا))[79]. وجاء في روح المعاني ((خالِصَةً مِنْ دُونِ النَّاسِ أي مخصوصة بكم كما تزعمون- والخالص- الذي لا يشوبه شيء، أو ما زال عنه شوبه، ونصب (خالِصَةً) على الحال من (الدَّارُ) الذي هو اسم كان و(لَكُمُ) خبرها قُدم للاهتمام، أو لإفادة الحصر، وما بعده للتأكيد، هذا إن جوّز مجيء الحال من اسم كان وهو الأصح، ومن لم يجوّز بناء على أنه ليس بفاعل؟ جعلها حالًا من الضمير المستكن في الخبر، وقيل: (خالِصَةً) هو الخبر و(لَكُمُ) ظرف لغو لكان أو لـ خالِصَةً ولا يخفى بعده- فإنه تقييد للحكم قبل مجيئه- ولا وجه لتقديم متعلق الخبر على الاسم مع لزوم توسط الظرف بين الاسم والخبر، وأبعد المهدوي، وابن عطية أيضًا فجعلا خالِصَةً حالًا وعِنْدَ اللَّهِ هو الخبر، مع أن الكلام لا يستقل به وحده. ودُونَ هنا للاختصاص وقطع الشركة، يقال: هذا لي دونك، وأنت تريد لا حق لك فيه معي ولا نصيب، وهو متعلق بـ خالِصَةً والمراد بـ النَّاسِ الجنس وهو الظاهر))[80] ويميل الباحث إلى أن (خالصة) حال وخبر كان (لكم) الذي قُدم للاهتمام وبذلك أفاد ولا مسوغ لوضع (خالصة) في موضع الخبر لـ (الدار)

وقال تعالى: ((وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى تَهْتَدُوا قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ))[81] الشاهد قوله تعالى: **(حَنِيفًا)**

---

(74) الدر المصون 1: 414 وينظر روح المعاني تفسير الألوسي 1: 284

(75) سورة البقرة 94

(76) المحرر الوجيز 1: 108

(77) إعراب القرآن 1: 69 وينظر مشكل إعراب القرآن لمكي 1: 105

(78) الاخلاص 4

(79) التبيان في إعراب القرآن 1: 94

(80) روح المعاني للألوسي 1: 327

(81) سورة البقرة 135

ورد عند ابن عطية ((حَنِيفًا حال، وقيل نصب بإضمار فعل، لأن الحال تعلق من المضاف إليه، والحنفُ الميلُ، ومنه الأحنف لمن مالت إحدى قدميه إلى الأخرى، والحنيف في الدين الذي مال عن الأديان المكروهة إلى الحق))[82] وعلى المعنى يكون الحال عند الطبري ((قل يا محمد، بل نتبع ملة إبراهيم مستقيما. فيكون(الحنيف) حينئذ حالًا من(إبراهيم)))[83] ونقله الزجاج عن الطبري إذ يقول: ((ونصب **(حنيفًا)** على الحال. المعنى: بل نتبع ملة إبراهيم في حال حنيفَتِه))[84] وتبعهم مكي القيسي ((**حَنِيفًا)** نصب على الحال. وقيل: على (أعني)، لأن الحال لا يكون من المضاف إليه.))[85] وجاء في غرائب التفسير((**حَنِيفًا)** حال عن ملة إبراهيم، وقيل: عن إبراهيم، والحال عن المضاف إليه قليل. وقيل: أعني حنيفًا))[86] وعند الزمخشري :((حَنِيفًا حال من المضاف إليه، كقولك: رأيت وجه هند قائمةً.))[87] وورد في توضيح المقاصد

((ولا تُجِزْ حالا من المضاف له... إلا إذا اقتضى المضاف عمله

أو كان جزء ما له أُضيفا... أو مثل جزئه فلا تَحيفا[88]

حاصل هذين البيتين أنه لا يجوز الحال من المضاف إليه، إلا في ثلاثة مواضع:

الأول: إذا كان المضاف عاملاً في الحال، نحو: **(إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا)**[89]، فهذا جائز.

والثاني: أن يكون المضاف جزء المضاف إليه نحو: **(وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غِلٍّ إِخْوَانًا)**[90] فإن إخوانا حال من الضمير المخفوض بالإضافة.

الثالث: أن يكون مثل جزء المضاف إليه في صحة الاستغناء عنه (به)، نحو: **(فَاتَّبِعُوا مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا)**. فلو لم يكن أحد هذه الثلاثة لم يجز))[91] ((ومنهم من يرى (مجيء **(حنيفا)** حالًا من **(إبراهيم)** المضاف إلى الملة؛ والملة كبعضه في صحة حذف المضاف، وإقامة المضاف إليه مقامه))[92] ويأخذ به ابن هشام ويعلله بقوله: ((**حَنِيفا)** حَال من ابراهيم وَهُوَ مخفوض بِإِضَافَة الْمِلَّة إِلَيْهِ وَلَيْسَت الْمِلَّة بعضه وَلكنهَا كبعضه فِي صِحَة الْإِسْقَاط والاستغناء بِهِ عَنْهَا أَلا ترى أَنه لَو قيل اتبعُوا إِبْرَاهِيم حَنِيفا صَحَّ))[93] وجاء في همع الهوامع ((وَجوّزهُ الْأَخْفَش[94] وَابْن مَالك[95] إِن كَانَ الْمُضَاف جُزْءا ممَا أضيف إِلَيْهِ أَو مثل جزئه نَحْو **(مَا فِي صُدُورهمْ من غل إِخْوَاناً)** و **(مِلَّة إِبْرَاهِيم حَنِيفا)** لِأَنَّهُ لَو اسْتغنى بِهِ عَن الْمُضَاف وَقيل نَزَعْنَا مَا فيهم إِخْوَانًا وأتبع إِبْرَاهِيم حَنِيفا لصَحَّ، ورده أَبُو حَيَّان [96]وَقَالَ إِن النصب فِي **(إِخْوَانًا)** على الْمَدْح و

---

(82) المحرر الوجيز 1: 214

(83) تفسير الطبري ش 3: 104

(84) معاني القرآن واعرابه 1: 213

(85) الهداية إلى بلوغ النهاية 1: 464

(86) غرائب التفسير 1: 180

(87) تفسير الكشاف 1: 194

(88) متن ألفية ابن مالك 33

(89) سورة المائد 48

(90) سورة الحجر 47

(91) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك 2: 706و707و708

(92) أوضح المسالك 2: 269 هامش 5 وينظر شرح شذور الذهب 1: 316

(93) شرح شذور الذهب 1: 322 وينظر شرح ابن عقيل 2: 269

(94) ينظر معاني القرآن للأخفش 1: 227

(95) ينظر شرح التسهيل 2: 342

(96) ينظر ارتشاف الضرب 3: 1580

(حَنِيفا) حال من (مِلَّة) بِمَعْنى دين أَو من الضَّمِير فِي **(اتبع)** قَالَ وَإِنَّمَا لم يجز الْحَال من الْمُضَاف إِلَيْهِ لما تقرر من أَن الْعَامِل فِي الْحَال هُوَ الْعَامِل فِي صَاحبهَا وعامل الْمُضَاف إِلَيْهِ اللَّام أَو الْإِضَافَة وَكِلَاهُمَا لَا يصلح أَن يعْمل فِي الْحَال))[97] ويبدو من آراء النحاة والمفسرين أن الخلاف بيّن في توجيه الحال إذا كان جزءًا من بعضه أو كبعضه ولم يصرح ابن عطية في هذا بل صرح بالحال فقط واعتقد- والله أعلم- أنه يذهب بالتوجيه للحال من المضاف وليس المضاف إليه ولا خلاف في ذلك عند أكثرهم.

وقال تعالى: ((كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ وَ أَنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِيمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ))[98] الشاهد قوله تعالى: **(مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ)**

قال ابن عطية: ((ومُبَشِّرِينَ معناه بالثواب على الطاعة، ومُنْذِرِينَ معناه من العقاب على المعاصي، ونصب اللفظتين على الحال))[99] وقد ورد عند الزجاج النصب على الحال إذ يقول: ((نصب **(مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ)** على الحال))[100] وعند أبي حيان النصب على الحال المقارنة لقوله: ((وَانْتِصَابُ: مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ، عَلَى الْحَالِ الْمُقَارِنَةِ.))[101] وعند السمين الحلبي هي حال مقدرة وليست مقارنه إذ يقول: ((**مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ**): حالان من (**النبيين**). قيل: وهي حالٌ مقارنَةٌ، لأنَّ بعثَهم كان وقتِ البِشارة والنِّذارة. وفيه نظرٌ، لأنَّ البِشارةَ والنِّذارةَ بعدَ البعثِ. والظاهِرُ أنها حالٌ مقدَّرَةٌ.))[102] والألوسي لا يرى فيها حالاً مقارنة بل مقدرة إذ يقول: ((والجمعان منصوبان على الحال من النبيين، والظاهر أنها حال مقدرة، والقول بأنها حال مقارنة خلاف الظاهر))[103] وللإشارة تنقسم الحال ((بحسب الزمان إلى: مقارنة، ومقدرة "مستقبلة"، فالمقارنة هي التي يتحقق معناها في زمن تحقق معنى عاملها، وحصول مضمونه؛ بحيث لا يتخلف وقوع معنى أحدهما عن الآخر، نحو: "أقبل البريء فرحًا، هذا يسوق السيارة الآن محترسًا" فزمن الفرح، والاحتراس، وهو زمن وقوع معنى الفعلين: أقبل، يسوق. والمقدرة، أو المستقبلة: هي التي يتحقق معناها بعد وقوع معنى عاملها، أي: بعد تحقق معناه بزمن يطول أو يقصر؛ فحصول معنى الحال هنا متأخر عن حصول مضمون عاملها؛ نحو: سيسافر بعض الطلاب غدًا إلى البلاد الغربية؛ موزعين فيها، متدربين في مصانعها، ثم يعودون عاملين في مصانعنا؛ فزمن التوزع والتدرب متأخر عن السفر، الذي هو زمن حصول العامل، ومستقبل بالنسبة له، وكذلك العمل متأخر عن العودة. وكقوله تعالى في الإنسان: **(إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا)**[104]، فكلمة (شاكرًا) حال، وزمن وقوعه متأخر حتمًا عن زمن عامله وهو الفعل: هدى، وكلمة: (كفورًا) معطوف عليه، وهو حال مثله، وكذلك قوله تعالى للصالحين أهل الجنة: **(ادْخُلُوهَا بِسَلامٍ آمِنِينَ)**[105]، وقوله تعالى: **(فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ)**[106]، فكل من الأمن والخلود متأخر في زمنه عن زمن الدخول لا محالة))[107] ولهذا يميل الباحث إلى الرأي القائل بأنها حال مقدرة لأن زمن وقوع البشارة والإنذار حتمًا بعد الفعل.

---

(97) همع الهوامع 2: 306

(98) سورة البقرة 213

(99) المحرر الوجيز 1: 286

(100) معاني القرآن 1: 284 وإعراب القرآن للنحاس 1: 107 ومشكل إعراب القرآن لمكي 1: 125

(101) البحر المحيط 2: 364

(102) الدر المصون 2: 374 وينظر تفسير النسفي 1: 177

(103) روح المعاني 1: 495

(104) سورة الانسان 3

(105) سورة الحجر 46

(106) سورة الزمر 73

(107) النحو الوافي 2: 390

وقال تعالى: ((وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ أَوْ أَكْنَنْتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ سَتَذْكُرُونَهُنَّ وَلَكِنْ لَا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا إِلَّا أَنْ تَقُولُوا قَوْلًا مَعْرُوفًا وَلَا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي أَنْفُسِكُمْ فَاحْذَرُوهُ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ حَلِيمٌ))[108] الشاهد قوله تعالى: (وَلَكِنْ لَا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا)

جاء في المحرر الوجيز ((وَلكِنْ لا تُواعِدُوهُنَّ سِرًّا ذهب جمهور أهل العلم إلى أن المعنى لا توافقوهن بالمواعدة والتوثق وأخذ العهود في استسرار منكم وخفية، فـ **(سِرًّا)** على هذا التأويل نصب على الحال أي مستسرين))[109] وعند الأخفش ليس بحال وإنما على اسقاط الجار توسعًا [110] والنحاس أخذ بحذف حرف الجر وجوّز فيه الحال [111] وحكى فيه العكبري ((وَ(سِرًّا): مَفْعُولٌ بِهِ ; لِأَنَّهُ بِمَعْنَى النِّكَاحِ ; أَيْ لَا تُوَاعِدُوهُنَّ نِكَاحًا. وَقِيلَ: هُوَ مَصْدَرٌ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ ; تَقْدِيرُهُ: مُسْتَخْفِينَ بِذَلِكَ ; وَالْمَفْعُولُ مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ: لَا تُوَاعِدُوهُنَّ النِّكَاحَ سِرًّا، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ صِفَةً لِمَصْدَرٍ مَحْذُوفٍ ; أَيْ مُوَاعَدَةً سِرًّا. وَقِيلَ التَّقْدِيرُ: فِي سِرٍّ فَيَكُونُ ظَرْفًا))[112] والسمين الحلبي يرى فيه خمسة أوجه إذ يقول: ((قوله: (سِرًّا) فيه خمسةُ أوجهٍ،

أحدُها: أن يكونَ مفعولًا ثانيًا لتواعِدُوهُنَّ.

والثاني أنه حالٌ من فاعلِ (تواعدوهُنَّ) أي: لا تواعدوهُنَّ مُسْتَخْفين بذلك.

والثالث: أنه نعت مصدرٍ محذوفٍ أي: مواعدةً سرًا.

والرابعُ: أنه حالٌ من ذلكَ المصدرِ المُعَرَّفِ، أي: المواعدةَ مستخفيةً

والخامس: أَنْ ينتصِبَ على الظرفِ مجازًا أي: في سِرٍّ. وعلى الأقوالِ الأربعةِ فلا بُدَّ من حَذْفِ مفعولٍ تقديرُهُ: لا تواعدوهُنَّ نكاحًا))[113] والراجح عند بعض المحدثين على أنه مفعول به ثان وتجوز فيه التوجيهات الأخرى حسب المعنى. [114] وابن عطية نقل توجيه الحال عن غيره.

وقال تعالى: ((وَمَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوالَهُمُ ابْتِغاءَ مَرْضاتِ اللَّهِ وَتَثْبِيتاً مِنْ أَنْفُسِهِمْ كَمَثَلِ جَنَّةٍ بِرَبْوَةٍ أَصابَها وابِلٌ فَآتَتْ أُكُلَها ضِعْفَيْنِ فَإِنْ لَمْ يُصِبْها وابِلٌ فَطَلٌّ وَاللَّهُ بِما تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ))[115] الشاهد قوله تعالى: (ابْتِغاءَ)

الراجح عند ابن عطية الحال لقوله: **(ابْتِغاءَ)** معناه طلب، وإعرابه النصب على المصدر في موضع الحال. وكان يتوجه فيه النصب على المفعول من أجله، لكن النصب على المصدر هو الصواب من جهة عطف المصدر الذي هو **(وَتَثْبِيتاً)** عليه. ولا يصح في (وتَثْبِيتًا) أنه مفعول من أجله، لأن الإنفاق ليس من أجل التثبيت. وقال مكي في المشكل[116]: كلاهما مفعول من أجله وهو مردود بما بيناه))[117] والذي أشار للمفعول لأجله هو النحاس [118] وعند ابن هشام هذا مما

(108) سورة البقرة 235

(109) المحرر الوجيز 1: 316

(110) ينظر معاني القرآن 1: 190 ومغني اللبيب 1: 681 وهمع الهوامع 2: 441

(111) ينظر إعراب القرآن 1: 117 ومشكل إعراب القرآن لمكي 1: 131 وغرائب التفسير 1: 218

(112) التبيان في إعراب القرآن 1: 188 و ينظر تفسير القرطبي 3: 190 البحر المحيط 2: 523

(113) الدر المصون 2: 483

(114) ينظر إعراب القرآن وبيانه 1: 353 والمنصوب على نزع الخافض 304

(115) سورة البقرة 265

(116) ينظر مشكل إعراب القرآن لمكي 1: 140 وينظر تفسير القرطبي 3: 314

(117) المحرر الوجيز 1: 358و359

(118) ينظر إعراب القرآن 1: 130

يستوي فيه النصب والجر وهو مضاف ولم يشر للحال [119] وأراد المفعول لأجله، والراجح عند أبي حيان الحال لقوله ((وَجَوَّزُوا فِي: (ابْتِغَاءَ) أَنْ يَكُونَ مَصْدَرًا فِي مَوْضِعِ الْحَالِ. أَيْ: مُبْتَغِينَ، وَأَنْ يَكُونَ مَفْعُولًا مِنْ أَجْلِهِ))[120] ويرى الباحث جواز التوجيهين الحال والمفعول لأجله، للعلل التي ذُكرت من قبل النحاة. وترجيح الحال ينفرد به ابن عطية عن غيره.

الخاتمة.

خلاصة بأهم النتائج:

بعد هذه الوقفة عند آراء ابن عطية وما أشار إليه من مواضع الحال المفردة في سورة البقرة في تفسيره الكبير، يمكن أن نُبرز الآتي:

1- كان التركيز في البحث على مواضع الحال(المفردة) التي أقر بها ابن عطية في تفسيره، والمواضع التي أغفلها لم نذكرها، وعلى سبيل المثال في قوله تعالى (وَلَقَدْ جَاءَكُمْ مُوسَى بِالْبَيِّنَاتِ) الآية 92 سورة البقرة جوز العكبري في (البينات) أَنْ تَكُونَ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ مِنْ مُوسَى، تَقْدِيرُهُ: جَاءَكُمْ ذَا بَيِّنَاتٍ وَحُجَّةٍ أَوْ جَاءَ وَمَعَهُ الْبَيِّنَاتُ وقد أغفل هذا الموضع ابن عطية.

2- بلغ عدد الآيات التي ذكرها إحدى عشرة آية وانفرد في اثنتين في جواز الحال في قوله تعالى (وَمَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوالَهُمُ ابْتِغاءَ مَرْضاتِ اللَّهِ)265 البقرة وقوله تعالى (كُونُوا قِرَدَةً خاسِئِينَ) 65 البقرة

3- كان للمعنى أثر كبير في تحديد التوجيه الإعرابي وهذا واضح عند ابن عطية في أكثر المسائل التي وردت ومنها قوله تعالى (وَلَكِنْ لَا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرّاً) فالمعنى عنده في (سراً) هو الذي حدد توجيه الحال لفوائد يقتضيها السياق والمعنى.

4- لم يفصح عن المدرسة الاندلسية التي ينتمي إليها. وقليلا ما كان ينسب الآراء التي يستقيها لأصحابها.

المصادر والمراجع.

- ارتشاف الضرب من لسان العرب: لأبي حيان الأندلسي (المتوفى: 745 هـ) تحقيق رجب عثمان محمد، مراجعة رمضان عبد التواب، الطبعة الاولى 1418 هـ- 1998 م مكتبة الخانجي بالقاهرة.
- إعراب القرآن وبيانه: محيي الدين بن أحمد مصطفى درويش (المتوفى: 1403هـ)، دار الإرشاد للشؤون الجامعية، (دار اليمامة- دمشق)، ط، 4، 1415 هـ
- إعراب القرآن: لأبي جعفر النَّحَّاس (المتوفى: 338هـ)، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، الطبعة الأولى، 1421 هـ
- ألفية ابن مالك: تأليف محمد بن عبد الله بن مالك الطائي، (ت 672هـ)، نشر دار التعاون، ب. ت.
- أمالي بن الحاجب: عثمان بن عمر ابن الحاجب (المتوفى: 646هـ) تحقيق د. فخر صالح سليمان قدارة، دار الجيل – بيروت، 1989 م
- إنباء الغمر بأبناء العمر: لأبي الفضل بن حجر العسقلاني (المتوفى: 852هـ) تحقيق د حسن حبشي نشر، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، مصر1389هـ، 1969م.
- أنوار التنزيل وأسرار التأويل: ناصر الدين البيضاوي (المتوفى: 685هـ)، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة الأولى- 1418هـ

(119) ينظر أوضح المسالك 2: 203 وينظر همع الهوامع 2: 135 وينظر ارتشاف الضرب 3: 1387

(120) البحر المحيط 2: 666

- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ابن هشام (المتوفى: 761هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ب. ت.
- البحر المحيط في التفسير: لأبي حيان الأندلسي (المتوفى: 745هـ)، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر – بيروت، الطبعة: 1420 هـ
- البرهان في علوم القرآن: لأبي عبد الله الزركشي (المتوفى: 794هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، الطبعة الأولى، 1376 هـ- 1957 م.
- تأريخ بغداد: لأبي بكر الخطيب البغدادي (المتوفى: 463هـ)، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي – بيروت، الطبعة الأولى، 1422هـ- 2002 م
- التبيان في إعراب القرآن: لأبي البقاء العكبري (المتوفى: 616هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه ب. ت.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: لأبي حيان الأندلسي تحقيق د. حسن هنداوي نشر دار القلم – دمشق، الطبعة الاولى
- تفسير الراغب الأصفهاني: لأبي القاسم المعروف بالراغب الأصفهاني (المتوفى: 502هـ)، تحقيق ودراسة: د. محمد عبد العزيز بسيوني، كلية الآداب- جامعة طنطا، الطبعة الأولى: 1420 هـ- 1999.
- تفسير القرآن: لأبي المظفر، منصور بن محمد السمعاني (المتوفى: 489هـ)، تحقيق: ياسر بن إبراهيم وغنيم بن عباس بن غنيم، دار الوطن، الرياض- السعودية، الطبعة الأولى، 1418هـ- 1997م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: لأبي محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (المتوفى: 749هـ)، تحقيق وشرح عبد الرحمن علي سليمان، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر نشر دار الفكر العربي، ط1 1428هـ- 2008م
- جامع البيان في تأويل القرآن: محمد بن جرير الطبري (المتوفى: 310هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، 1420 هـ- 2000 م
- الجامع لأحكام القرآن: تفسير القرطبي، لأبي عبد الله شمس الدين القرطبي (المتوفى: 671هـ)، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية – القاهرة، الطبعة الثانية، 1384هـ- 1964 م.
- الحجة في القراءات السبع: الحسين بن أحمد بن خالويه، (المتوفى: 370هـ)، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، دار الشروق- بيروت، الطبعة الرابعة، 1401 هـ
- الخصائص: لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: 392هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الرابعة ب. ت.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: السمين الحلبي (المتوفى: 756هـ)، تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق الطبعة الثانية، 1412هـ- 2003م.
- دليل الطالبين لكلام النحويين: مرعي بن يوسف بن أبى بكر بن أحمد الكرمي (المتوفى: 1033هـ) نشر إدارة المخطوطات والمكتبات الإسلامية – الكويت 1430 هـ- 2009 م.
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: شهاب الدين الألوسي (المتوفى: 1270هـ)، تحقيق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، 1415هـ
- سير أعلام النبلاء: شمس الدين أبو عبد الله الذهبي (المتوفى: 748هـ) نشر دار الحديث- القاهرة 1427هـ- 2006م.

- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: تأليف ابن عقيل (ت 769هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، نشر دار التراث، القاهرة، دار مصر للطباعة، الطبعة العشرون، 1400هـ- 1980م.
- شرح تسهيل الفوائد: ابن مالك الطائي (المتوفى: 672هـ) تحقيق د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، نشر هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الاولى 1410هـ- 1990م.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: تأليف جمال الدين ابن هشام ت761هـ، تحقيق: عبد الغني الدقر، نشر الشركة المتحدة للتوزيع، سوريا ب. ت.
- شرح قطر الندى وبل الصدى: جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: 761هـ)، تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد، القاهرة، الطبعة الحادية عشرة، 1383هـ
- الطبقات الكبرى: أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي (المتوفى: 230هـ) تحقيق محمد عبد القادر عطا، نشر دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الاولى 1410 هـ- 1990 م.
- غرائب التفسير وعجائب التأويل: محمود بن حمزة الكرماني، ويعرف بتاج القراء (المتوفى: نحو 505هـ)، دار القبلة للثقافة الإسلامية- جدة، مؤسسة علوم القرآن ب. ت.
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل: لأبي القاسم الزمخشري جار الله (المتوفى: 538هـ)، دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة الثالثة- 1407 هـ
- الكشف والبيان عن تفسير القرآن: أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي، أبو إسحاق (المتوفى: 427هـ)، تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور، مراجعة وتدقيق: الأستاذ نظير الساعدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى 1422، هـ- 2002 م.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ابن عطية الأندلسي (المتوفى: 542هـ)، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى- 1422 هـ
- مدارك التنزيل وحقائق التأويل: لأبي البركات النسفي (المتوفى: 710هـ)، حققه وخرج أحاديثه يوسف علي بديوي، راجعه وقدم له: محيي الدين ديب مستو، نشر دار الكلم الطيب، بيروت، الطبعة الأولى، 1419 هـ- 1998م .
- المستدرك على الصحيحين: لأبي عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله المعروف بابن البيع (المتوفى: 405هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، 1411 – 1990.
- مشكل إعراب القرآن: لأبي محمد مكي القيسي (المتوفى: 437هـ)، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الثانية، 1405 هـ
- معالم التنزيل في تفسير القرآن: تفسير البغوي، محيي السنة، لأبي محمد الحسين بن مسعود البغوي (المتوفى: 510هـ)، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، نشر دار إحياء التراث العربي –بيروت، الطبعة الأولى، 1420 هـ
- معاني القرآن للأخفش: لأبي الحسن المجاشعي المعروف بالأخفش الأوسط (المتوفى: 215هـ)، تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، 1411 هـ- 1990 م.
- معاني القرآن وإعرابه: إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (المتوفى: 311هـ)، عالم الكتب- بيروت، الطبعة الأولى 1408 هـ- 1988 م.
- معجم المؤلفين: عمر بن رضا كحالة الدمشقي (المتوفى: 1408هـ)، دار إحياء التراث العربي بيروت، ب. ت.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: 761هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله، دار الفكر – دمشق، الطبعة السادسة، 1985م.

- مفاتيح الغيب: التفسير الكبير، فخر الدين الرازي (المتوفى: 606هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثالثة- 1420هـ
- المنصوب على التقريب: إبراهيم بن سليمان البعيمي، نشر الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، 1419هـ).
- المنصوب على نزع الخافض في القرآن: إبراهيم بن سليمان البعيمي، نشر الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، 1422هـ/2002م.
- النحو الوافي: عباس حسن (المتوفى: 1398هـ)، نشر دار المعارف، الطبعة الخامسة عشرة.
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء: لأبي البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفى: 577هـ)، تحقيق: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء – الأردن، الطبعة الثالثة، 1405 هـ- 1985 م.
- الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه، وجمل من فنون علومه: مكي القيسي (المتوفى: 437هـ)، تحقيق: مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي- جامعة الشارقة، بإشراف أ. د: الشاهد البوشيخي، مجموعة بحوث الكتاب والسنة- كلية الشريعة والدراسات الإسلامية- جامعة الشارقة، الطبعة الأولى، 1429 هـ- 2008.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: جلال الدين السيوطي (المتوفى: 911هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية – مصر، ب. ت.